

قطاع الزراعة والمياه

نظرة عامة

يعتبر القطاع الزراعي في الدول العربية بصورة عامة من القطاعات الحيوية نظراً لإسهاماته في توفير المدخلات الإنتاجية الوفيرة للصناعات الغذائية والصناعات الأخرى، ويستوعب حوالي ربع حجم القوى العاملة، إلى جانب أنه المصدر الرئيسي لإعالة غالبية السكان في العديد من الدول العربية.

تمثل مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فعلياً في الدول العربية عام 2010 حوالي 27 في المائة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة والبالغة حوالي 197 مليون هكتار. وتمثل الزراعة المطرية حوالي 56 في المائة من مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية. وتقدر القوى العاملة في الزراعة في عام 2011 بحوالي 25.3 مليون نسمة أي بنسبة 22.3 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية، وتمثل ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة أكبر تحد يواجه النشاط الزراعي. وبلغ نصيب العامل الزراعي في عام 2010 من الناتج الزراعي حوالي 4925 دولاراً، كما يتراوح دخله بين 20 في المائة و30 في المائة من متوسط مستوى دخل العامل في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 5.6 في المائة في عام 2011، وبلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 378 دولاراً أي بمعدل نمو بلغ حوالي 4.1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق.

سجل الإنتاج النباتي نمواً بنسبة 3.1 في المائة في عام 2011. ويرجع سبب هذا التحسن في الأداء إلى تحسن مستوى الغلة لمجموعة المحاصيل المطرية وفي مقدمتها الحبوب نظراً للظروف المناخية المواتية في الدول العربية الزراعية الرئيسية، والسياسات الزراعية في تلك الدول التي تهدف إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة. وبالمقابل سجل الإنتاج الحيواني بجميع مكوناته زيادات نسبية مقبولة، في حين ارتفع الإنتاج السمكي بنسبة بلغت 3.7 في المائة ويمثل هذا الإنتاج حوالي 40 في المائة من المخزون السمكي العربي. وتعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية ضعيفة بالمقارنة مع الدول النامية في معظم المحاصيل وفي مقدمتها الحبوب.

وعلى صعيد التجارة الخارجية للسلع الزراعية، فقد ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي للدول العربية من حوالي 49.8 مليار دولار في عام 2009 إلى حوالي 58.6 مليار دولار عام 2010، أي بزيادة نسبتها 17.7 في المائة. واستمر تزايد الطلب على السلع الغذائية نظراً لتدني الإنتاج وتزايد النمو السكاني مما أسهم في تسجيل الدول العربية

مجتمعة عجزاً غذائياً بلغ حوالي 35 مليار دولار. وفيما يتعلق بمستويات الاكتفاء الذاتي الغذائي لعدد من السلع الزراعية الرئيسية في عام 2010، فقد سجلت مجموعة الأسماك والخضروات فائضاً بنسبة 9.5 في المائة و1.9 في المائة على التوالي، كما سجلت مجموعة الفواكه والبطاطس شبه اكتفاء بلغت نسبته 98 و 99 في المائة.

أما البقوليات والألبان واللحوم فقد حققت معدلات اكتفاء بلغت 58 في المائة و74 في المائة و78 في المائة على التوالي، وحققت سلع السكر والزيوت والشحوم والحبوب والدقيق معدلات اكتفاء منخفض تراوحت بين 28 في المائة و47 في المائة.

النتاج الزراعي العربي

بلغ الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية في عام 2011 حوالي 132.8 مليار دولار أي بمعدل نمو سنوي قدره 6.7 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، وأصبح بذلك يمثل حوالي 5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
الناتج الزراعي للدول العربية
2000 و 2005 - 2010

معدل النمو (%)		2011	2010	2009	2008	2005	2000	
2011-2010	2011-2000							
18.0	11.5	2,365,373	2,004,730	1,735,987	1,998,556	1,154,051	714,797	الناتج المحلي الإجمالي
6.7	8.2	132,802	124,419	114,589	102,527	70,757	55,909	الناتج الزراعي
		5.6	6.2	6.6	5.1	6.1	7.8	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (2/2) و(1/3).

وقد تراوحت مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي عام 2011 بين حوالي 0.2 في المائة في الكويت وقطر وحوالي 41.1 في المائة في القمر، وتشير معطيات برامج التنمية وسياساتها خلال العقد الحالي إلى تراجع في الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، إذ بلغت تلك النسبة 7.8 في المائة في عام 2000 و5.6 في المائة عام 2011. ويعكس هذا المؤشر قدراً أكبر من الحقيقة إذا تم تناوله على صعيد مجموعات الدول العربية، حيث أن الأهمية النسبية للزراعة لم تتجاوز 1.2 في المائة في دول مجلس التعاون الخليجي، و 14.9 في المائة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية. كما شهدت معدلات النمو الزراعي اتجاهات موجبة وتراوحت هذه المعدلات بين 2.4 في المائة و 18.0 في المائة، ويعود جزء من هذه التقلبات إلى اعتماد مساحات واسعة من الزراعة العربية على الهطول المطري، حيث تشغل ما نسبته 80 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة والتي يصعب التحكم بإنتاجيتها المحصولية.

وقد سجل الناتج الزراعي في الدول العربية ذات الموارد الزراعية⁽¹⁾ خلال عام 2011 زيادة تراوحت بين 3.8 في المائة في سورية و 18.0 في المائة في الجزائر، وتعود هذه الزيادة في ذلك الناتج إلى الظروف المناخية المواتية بصفة رئيسية وسياسات تعزيز النشاط الزراعي في تلك الدول والتي يمثل ناتجها حوالي 73.9 في المائة من الناتج الزراعي العربي لعام 2011، هذا إلى جانب ارتفاع أسعار معظم السلع الزراعية في الأسواق العالمية مثل الحبوب والدرنيات واللحوم. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 378 دولاراً في عام 2011 أي بمعدل نمو بلغ حوالي 4.1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال العام، إذ بلغ حوالي 579 دولار في سورية، وتراوح بين 329 دولار و554 دولار في القمر والإمارات وتونس ومصر والسعودية والمغرب والجزائر ولبنان والسودان، كما تراوح بين 45 دولار و269 دولار في جيبوتي والكويت والبحرين وقطر وليبيا واليمن والأردن وموريتانيا والعراق وعمان، الملحق (1/3).

الموارد الطبيعية في الدول العربية

كفاءة استغلال الأراضي الزراعية

تبلغ مساحة الدول العربية الإجمالية حوالي 1.33 مليار هكتار، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بنحو 197 مليون هكتار⁽²⁾، حيث تمثل المساحة المستغلة منها فعلياً حوالي 27 في المائة⁽³⁾. وتعتبر الزراعة المطرية الأكثر انتشاراً في الدول العربية، إذ تشكل حوالي 56.0 في المائة من مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية مقابل 16.8 في المائة للأراضي الزراعية المروية و27.3 في المائة للأراضي المتروكة دون استغلال. وهناك تفاوت كبير في المساحات القابلة للزراعة غير المستغلة في الدول العربية، حيث يتركز الجزء الأكبر منها في السودان إذ تبلغ حوالي 67 مليون هكتار، الملحق (2/3) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

الأراضي ذات القدرة على إنتاج المحاصيل (القابلة للزراعة) غير المستغلة والمستغلة عام 2010

(بالآلاف هكتار)

الدولة	المزروعة	غير المزروعة	الدولة	المزروعة	غير المزروعة
السودان	14947	66977	موريتانيا	1079	1999
العراق	4776	3409	المغرب	10266	1601
الجزائر	8101	2641	ليبيا	1194	1199

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الزراعة عام 2010.

(1) مصر، المغرب، الجزائر، سوريا، السودان.

(2) بما فيها الأراضي الصالحة للزراعة والتي يتطلب استصلاحها.

(3) لا تشمل على مساحة الأراضي البور (17 مليون هكتار) المتروكة للواحد دون استغلال لإعادة خصائصها لكي تكون قادرة على إنتاج المحاصيل.

وتعتبر مجالات توسيع الرقعة المزروعة (التوسع الأفقي) كبيرة، إذ يمكن مضاعفة المساحة المزروعة حالياً تبعاً للسياسات والخطط والاستثمارات الزراعية وكفاءة وفعالية أداء الإدارات والهيئات المسؤولة الرسمية وغير الرسمية، إلى جانب استئناف أعمال استصلاح واستكمال حصر ومسح الموارد على المستويين القطري والقومي، ودراسة خصائص تلك الموارد وطاقتها الإنتاجية وتقدير تكاليف استصلاحها واستزراعها وتصنيفها في خرائط بمقاييس مناسبة.

ولقد سجل تطور الأراضي المزروعة في الدول العربية نمواً متواضعاً نسبياً خلال العقدين المنصرمين، إذ ازدادت رقعة الأرض المزروعة بمقدار 8.1 مليون هكتار، وارتفعت نسبة الأراضي المزروعة إلى إجمالي مساحة الدول العربية من حوالي 3 في المائة في أوائل التسعينات إلى حوالي 4 في المائة في عام 2010. وبالمقابل استمر ثبات نسبة الأراضي المروية إلى مجمل المساحة المزروعة في حدود 25 في المائة، كما استمر متوسط المعدل السنوي لتزايد الرقعة المزروعة خلال الفترة المذكورة في حدود 1 في المائة، في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترة نفسها 2.4 في المائة، وقد نجم عن هذا الخلل تراجع متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة من 0.27 هكتار في عام 1990 إلى 0.21 هكتار في عام 2010. وهو تراجع لم يعوضه تطور الإنتاجية والتكثيف المحصولي إلا بصورة جزئية.

وتتوزع الأراضي المزروعة في الدول العربية بين ثلاثة أرباع المساحة للزراعة المطرية وربع المساحة للزراعة المروية. وتتميز الزراعة المروية بقدرتها على استيعاب عمالة كثيرة، والاستفادة من عدد من المتغيرات الإنتاجية والتحكم بها كالأسمدة والبذور المحسنة ومواعيد الزراعة، بالإضافة إلى ثبات الإنتاج واستقراره وارتفاع الإنتاجية. أما الزراعة المطرية فغالباً ما تعجز عن التحكم بالعوامل الإنتاجية، وهي تتصف بضعف وعدم استقرار المردود والإنتاج وتباينهما من موسم لآخر وارتفاع نسبة البور وانخفاض الكثافة المحصولية التي تصل إلى حوالي 0.6 كمتوسط عام، بالإضافة إلى محدودية الاستفادة من مدخلات الإنتاج الزراعي الحديثة. فقد ارتفعت نسبة الأراضي المطرية إلى إجمالي مساحة الدول العربية من حوالي 3 في المائة في عام 2000 إلى حوالي 4 في المائة في عام 2010. وبالمقابل استمر ثبات نسبة الأراضي المروية إلى مجمل المساحة المزروعة عند حدود 25 في المائة، وهو اتجاه سلبي يتعين استخدام الوسائل الممكنة لزيادة هذه النسبة، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
تطور المساحة المزروعة المطرية والمروية في الدول العربية
خلال الفترة 2000 - 2010

(ألف هكتار)

الفترة	المطرية	المروية	الإجمالي*
2000	32998	9500	42498
2005	33104	10657	43761
2010	35000	10500	45500

* لا تشمل على مساحة الأراضي المتروكة.
المصدر: الملحق (2/3).

إن الموارد الأرضية الصالحة للزراعة غير المستغلة والمتاحة، يمكن استغلالها وزيادة معدلات التوسع الأفقي في البلدان العربية، كما أنه من الممكن مضاعفة معدلات الزيادة بمقدار مرتين أو ثلاث لتصبح الزيادة السنوية بحدود 1.5 - 2.5 في المائة، وذلك من خلال تبني استراتيجية إنتاجية زراعية تكاملية، تضع في أولوياتها تقليل العجز الغذائي العربي. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن العديد من الدول العربية استطاعت خلال العقدين الماضيين زيادة الرقعة المزروعة بمعدل سنوي تجاوز 2 في المائة (مصر، السعودية، المغرب، السودان ولبنان)، وثمة دراسات⁽³⁾ جادة تشير إلى إمكانية زيادة المساحة المزروعة في الدول العربية بحدود مليون هكتار سنوياً، مع التذكير بأن للتوسع الأفقي حدوداً تفرضها محدودية رقعة الأرض الصالحة للزراعة.

الغابات والمراعي

الغابات

بلغت مساحة الغابات في الدول العربية عام 2010 حوالي 94.9 مليون هكتار أي بتراجع بلغت نسبته حوالي 0.4 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وتمثل مساحة الغابات حوالي 7.1 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية و2.2 في المائة من إجمالي مساحة الغابات في العالم، ويتميز توزيع الغابات في الدول العربية بالتباين، حيث يتركز حوالي 91.5 في المائة من تلك المساحة في ست دول عربية وفقاً لتسلسل أهميتها وهي السودان (65 في المائة)، علماً بأن مساحة الغابات في السودان سوف تنقص عند الحصول على البيانات لعام 2011 بعد انفصال الجنوب حيث تمثل الغابات في هذا الجزء حوالي 62 في المائة من الغطاء الغابي في السودان، يلي ذلك المغرب والصومال لكل منهما (9.5 في المائة) والجزائر (4.5 في المائة) والسعودية (3 في المائة). وتتعرض الغابات إلى العديد من التحديات والانتهاكات كالإزالة والاستغلال التجاري والتحطيب إلى جانب تعرضها إلى الحرائق والأمراض والجفاف. وقد ساهمت هذه العوامل إلى انحسار مساحة الغابات في بعض الدول العربية مثل السودان، كما تراجعت خصائصها من حيث النوعية والإنتاج، إذ تراجعت مساحة الغابات خلال العقود الثلاثة الماضية حوالي 39 مليون هكتار أي بمعدل خسارة سنوية تقدر بنحو 1.3 مليون هكتار، كما تدهورت إنتاجية الغابات من حوالي 100 طن/ هكتار إلى حوالي طن واحد/ هكتار.

ومن الآثار السلبية لانحسار الغابات اختلال التوازن الطبيعي والبيئي والإخلال بالنظم الحيوية وبنظم التربة الطبيعية والمناخ، هذا بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تبرز نظراً لحرمان العاملين في هذا المجال من مصادر رزقهم وفرص عملهم. وتتمثل فرص تطوير الغابات وزيادة مساحتها وتطوير إنتاجيتها في رسم وتنفيذ خطط تنمية اقتصادية واجتماعية ريفية متكاملة تعمل على توفير فرص عمل جديدة للمجتمعات الريفية، بالإضافة إلى تعزيز برامج الإرشاد في الأوساط الريفية للحد من التعدي على الغابات، وتشجيع زراعة الأشجار الغابية التي تتكيف مع الظروف البيئية واستصلاح المزيد من الأراضي المناسبة لاستغلالها كغابات.

(3) استشراف صورة الزراعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المراعي

بلغت مساحة المراعي في الدول العربية عام 2010 حوالي 494 مليون هكتار أي بتراجع 1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، وتشكل مساحة المراعي في الدول العربية حوالي 37 في المائة المساحة الإجمالية للدول العربية، يتركز معظمها في السودان والسعودية بنسبة 35 في المائة وتوزع باقي المساحة على 11 دولة عربية في البيئات الجافة والقاحلة، إذ تساهم بتوفير حوالي 35 في المائة من الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية في الدول العربية، وترتفع هذه النسبة إلى 85 في المائة و90 في المائة في كل من السودان والعراق. وتعتبر إنتاجية المراعي في الدول العربية ضعيفة، كما أنها تتفاوت من حيث المكان والزمان لارتباط ذلك بدرجة تساقط الأمطار. ولا يتجاوز متوسط إنتاجية الهكتار من المراعي الطبيعية في الدول العربية 5 كغم من اللحوم الحمراء مقابل 25 كغم في الدول المتقدمة. ويعود ضعف إنتاجية المراعي إلى ضعف الإدارة والممارسات الخاطئة التي يمارسها مربوا المواشي كالرعي الجائر والمبكر، مما يؤدي إلى انحسار الغطاء النباتي وتدني كثافة النباتات الرعوية في وحدة المساحة وإزالة النباتات الرعوية وبالتالي انخفاض إنتاجية الأرض الرعوية، هذا إلى جانب غياب السياسات والخطط الهادفة إلى تطوير القطاع وتعزيز دوره، وإهمال تجديد المراعي والمحافظة عليها وتنظيم استغلالها، الملحق (2/3).

الموارد المائية

تقع معظم الدول العربية في مناطق مناخية جافة وشبه جافة، وتتميز معدلات هطول الأمطار بالتذبذب حيث يتفاوت توزيعها وكمياتها وكثافتها من عام لآخر. ويرتفع معدل الفاقد من الأمطار عن طريق التبخر على مدار السنة، مما يقلل الاستفادة من مياه الأمطار، ويؤثر سلباً على المياه الجوفية من حيث ضالة التغذية السنوية. وتحظى الدول العربية بأقل من 0.5 في المائة من الموارد المائية العالمية العذبة بالرغم من أن مساحتها تمثل حوالي 10 في المائة من مساحة العالم وحوالي 5 في المائة من مجموع سكانه. ويبلغ معدل نصيب الفرد في الدول العربية من تلك الموارد حوالي 800 متر مكعب (م³) في السنة بالمقارنة مع المعدل العالمي الذي يبلغ بحدود 7 آلاف م³. وتقدر الموارد المائية المتجددة في الدول العربية بحوالي 338 مليار متر مكعب تمثل حوالي 2 في المائة من المياه المتجددة في العالم.

تقدر كميات الأمطار التي تهطل على الدول العربية بنحو 2285 مليار متر مكعب، أي حوالي 2 في المائة من إجمالي الأمطار في العالم. ويتلقى حوالي 67 في المائة من إجمالي مساحة الدول العربية أمطاراً يقل معدلها عن 100 مم/ السنة، وتصنف بالأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية ولا تصلح للزراعة المطرية. ويتراوح معدل تساقط الأمطار في حوالي 15 في المائة من مساحة الدول العربية، بين 100 – 300 مم/ السنة، ويعتبر الجزء الكبير من تلك المساحة مراعي طبيعية، ويمكن استغلال تلك المساحات بالمحاصيل الحقلية كالشعير، كما أنها صالحة إلى إقامة مشاريع فيها تعتمد على الري التكميلي في حال توفر المياه. وتتلقى ما يعادل 18 في المائة من مساحة الدول العربية أمطاراً تزيد عن 300 مم/ السنة، مما يؤهلها كمناطق للزراعات الإستراتيجية مثل الحبوب والفواكه، ومصدراً رئيسياً للمياه السطحية

ولتغذية المياه الجوفية. وتغطي هذه المساحة السواحل والمناطق المرتفعة في سوريا ولبنان والمغرب العربي، بالإضافة إلى السودان.

تقدر الموارد المائية العربية المتجددة السطحية والجوفية بحوالي 338 مليار م³، ويقدر إجمالي استخدامات المياه بحوالي 215 مليار م³، منها حوالي 87 في المائة للزراعة، بينما يذهب الجزء الآخر هدرًا دون استغلال. ويمثل نصيب وحدة المساحة من مياه الجريان السطحي في الدول العربية حوالي 0.75 لتر/ الثانية/ كلم² مقابل 9.67 لتر/ الثانية/ كلم² على المستوى العالمي. ويأتي ما يزيد عن نصف الموارد المائية من خارج المنطقة العربية، وهي ظاهرة في غاية الأهمية للأمن المائي العربي، نظراً لتعرض هذه الموارد للنقص من حيث الكمية والتدهور من حيث النوعية خاصة في غياب تشريعات دولية تضمن حقوق الدول العربية.

ويقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي من المياه العذبة بحوالي 7.73 مليار م³، كما أن معدل تجدد السنوي يختلف من طبقة مائية إلى أخرى ومن إقليم لآخر. ويقدر حجم مياه التغذية السنوية بنحو 42 مليار م³، يتركز حوالي 83 في المائة منها في إقليم حوض النيل، يليه إقليم المغرب العربي 12 في المائة، ويتوزع المتبقي البالغ حوالي 5 في المائة على إقليمي شبه الجزيرة العربية والشرق العربي. وتبلغ الكميات المتاحة منها للاستغلال بنحو 35 مليار م³. وتتكون مصادر هذه المياه من أحواض مائية مشتركة بين مجموعة من الدول المتجاورة. ويتعرض مخزون المياه الجوفية للاستغلال الجائر، كما يتم تجاوز معدلات التغذية السنوية مما يسهم في انخفاض مستويات المياه الجوفية، وتدهور نوعية المياه وفقدان خصائصها بالتملح بفعل تغلغل مياه البحر المجاورة.

استخدامات المياه في الزراعة

تقدر المساحة المزروعة بواسطة الري في الدول العربية عام 2010 بحوالي 10.5 مليون هكتار يستخدم في ريهما حوالي 187 مليار م³ سنوياً. وتتركز الزراعة المروية في مصر والسودان والعراق وسوريا والمغرب والجزائر والسعودية، حيث يمثل مجموع المساحة المروية في هذه البلدان حوالي 85 في المائة من مجموع المساحة المروية في الدول العربية. وفي ظل تفاقم أوضاع الغذاء في الدول وارتفاع تكلفة الفجوة الغذائية في الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد قام العديد منها وخاصة الزراعية منها، بالتركيز على تعبئة الموارد المائية المتاحة من مياه سطحية وجوفية، واستخدام أكبر جزء منها للتوسع في الري. كما شهدت العقود الماضية إنشاء العديد من السدود في العراق والمغرب وسوريا والجزائر والسودان وتونس، ورافق ذلك توسعاً في المساحات المروية، حيث ارتفع إجمالي تلك المساحات من حوالي 9.5 مليون هكتار في عام 2000 إلى حوالي 10.5 مليون هكتار في عام 2010.

وتنتشر طرق الري السطحي التقليدي على نطاق واسع في معظم الدول العربية إذ تغطي حوالي ثلاثة أرباع إجمالي المساحة المروية مقابل حوالي 15 في المائة بالرش وحوالي 10 في المائة بالتنقيط. وتتراوح كفاءة الري بالدول العربية

بين 50 في المائة و60 في المائة. وتتمثل عوامل ضعف كفاءة الري السطحي في عدم المعرفة في أساليب المقننات المائية، وكثرة التسرب والتبخر في الاقنية الترابية المكشوفة الذي يصل نسبة الفاقد فيها إلى حوالي 40 في المائة، بالإضافة إلى تطبيق دورات زراعية لا تضمن تحقيق عائد مرتفع من المياه، إذ يتم زراعة المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه وتحقق عائداً اقتصادياً منخفضاً. وقد أثبتت بعض الدراسات في عدد من الدول العربية أن استخدام الري السطحي المحسن الذي يتمثل في القيام بوضع أقنية بلاستيكية لعزل القنوات الترابية داخل المزرعة وذلك لمنع تسرب المياه منها، أو استبدال تلك القنوات بأخرى خرسانية مفتوحة أو أنابيب بلاستيكية في حال وجود ضغط للمياه. هو الأجدى اقتصادياً بالنظر لقلة الاستثمارات المطلوبة مقارنة باستخدام الري بالتنقيط.

ويسهم الري بالتقنيات الحديثة في تفادي استخدام كميات المياه الزائدة عن احتياجات المحاصيل، والتي لا تقل نسبتها عن 20 – 25 في المائة من كميات المياه المستخدمة في الري السطحي. كما أن كفاءة الري لا تتوقف على استخدامات التقنيات الحديثة داخل المزارع، بل هناك فواقد كبيرة في خطوط نقل المياه وشبكات الري الرئيسية نتيجة لضعف الصيانة. ويمكن تأهيلها والمحافظة على سلامتها في تخفيض الكميات المفقودة من المياه.

وبوجه عام فإن التقنيات الحديثة بما فيها الري السطحي المحسن يمكن من رفع كفاءة الري بنسب تتراوح بين 60 في المائة و65 في المائة، مقابل 70 في المائة و75 في المائة للري بالرش، و80 في المائة و85 في المائة للري بالتنقيط. وبناء على ذلك هناك مجال كبير للاقتصاد في المياه باستخدام تلك التقنيات يمكن تقديره وسطياً بحوالي 30 في المائة من إجمالي كميات المياه المستخدمة (56 مليار م³)، وهي كميات كبيرة من المياه يمكن استغلالها في رفع كثافة الزراعة المروية بتكاليف محدودة لنقلها واستخدامها وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي.

ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على المياه لكافة الاستخدامات في الدول العربية إلى حوالي 436 مليار م³ وأن يبلغ حجم الطلب على المياه للزراعة حوالي 378 مليار م³ في عام 2030، وذلك في ضوء النمو السكاني، والتوسع في الزراعة المروية لتحقيق الأمن الغذائي وتنشيط الصادرات الزراعية. ولعل من أنجح الأساليب لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تأخذ في الاعتبار عدد من الإجراءات التي تتمثل في: تطوير ودعم البحوث والدراسات المرتبطة بتقانات مصادر المياه والري التكميلي، وتحديث البنى الأساسية لشبكات الري الحديثة ونظم شبكات الصرف، وإنشاء هيئة عربية للمياه لتنسيق سياسات المياه والزراعة في إطار استراتيجيات واضحة الأهداف لتخصيص الموارد المائية بشكل أفضل والعمل على تحسين كفاءة استخدامها، وإدارة منشآت وشبكات الري في إطار تشاركي من خلال تكوين جمعيات مائية مستقلة مالياً تقوم بتشغيل وصيانة شبكات الري وتوزيع المياه بين المستفيدين، والاهتمام بتحسين طرق الري التقليدية، ونشر طرق وأساليب الري الحديثة من خلال تفعيل وتطوير إدارة الموارد المائية لهياكلها التنظيمية والتشريعية، وتنسيق سياسات الدعم والحوافز لتشجيع المزارعين على الإقبال على التقنيات الحديثة للاقتصاد من المياه لتأخذ شكل إعفاءات ضريبية على معدات الري الحديثة.

الموارد البشرية

القوى العاملة في الزراعة: يقدر عدد السكان الزراعيين حسب أحدث البيانات المتوفرة في عام 2010 حوالي 84 مليون نسمة أي حوالي 56 في المائة من سكان الريف بالمقارنة مع 70 في المائة عام 2000. ويعود هذا إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة. وتقدر القوى العاملة في الزراعة في عام 2010 بحوالي 25.3 مليون عامل أي حوالي 22.3 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية مقارنة بحوالي 30.9 في المائة عام 2000. ويرجع سبب ذلك إلى هجرة العمالة من النشاط الزراعي لانخفاض مستوى الأجور فيه وانتشار الميكنة الزراعية، وارتفاع مستوى البطالة المقنعة نتيجة للطبيعة الموسمية للزراعة المطرية، وما ينعكس على الإنتاج الزراعي من تذبذب وانخفاض، الملحق (3/3).

وتمثل القوى العاملة الزراعية التي تضم السكان الزراعيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة، حوالي 52 في المائة، في المتوسط، من إجمالي السكان الزراعيين والبالغ عددهم 84 مليون نسمة في الدول العربية. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى إجمالي السكان الزراعيين في الدول العربية هي الأقل بالمقارنة مع مجموعة الدول الأخرى النامية والصناعية، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
القوى العاملة النشطة اقتصادياً في الزراعة عام 2010

نسبة 3 إلى 1 في المائة	نسبة 3 إلى 2 في المائة	القوى العاملة في الزراعة (مليون نسمة) (3)	القوى العاملة في كافة القطاعات (مليون نسمة) (2)	السكان الزراعيون (مليون نسمة) (1)	
30.1	22.3	25.3	113.2	84.1	الدول العربية
43.6	62.4	112.4	180.3	257.8	الدول النامية
44.4	65.6	238.8	364.2	537.3	الدول الأقل نمواً
49.3	4.4	10.7	241.0	21.7	الاتحاد الأوروبي
52.3	50.4	1,023.2	2,029.3	1,955.9	آسيا
49.9	39.9	1,307.1	3,279.1	2,619.1	العالم

المصدر: الملحق (3/3) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ويتصف دخل العامل الزراعي في الدول العربية بالانخفاض إذ يتراوح دخله بين 20 في المائة و30 في المائة من متوسط مستوى دخل العامل في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وقد بلغ نصيب العامل الزراعي في عام 2010 من الناتج الزراعي حوالي 4925 دولاراً. وتفاوت إنتاجية العامل الزراعي فيما بين الدول العربية الزراعية الرئيسية إذ تتراوح بين 3209 دولاراً و16317 دولاراً في السودان وتونس والمغرب ومصر وسوريا والجزائر والعراق. وترتفع

في دول مجلس التعاون الخليجي إذ تتراوح بين 2315 دولاراً و21756 دولاراً. وتتراوح بين 134 دولاراً و6940 دولاراً في الدول العربية ذات الموارد الضعيفة نسبياً مثل جيبوتي وموريتانيا والقمر واليمن والأردن. ويعود سبب تدني متوسط إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية إلى ارتفاع عدد العمالة وانخفاض كفاءتها التقنية نظراً لضعف استخدام التقانة الحديثة في العمليات الإنتاجية المختلفة من ميكنة وبحوث وإرشاد.

الهجرة من الريف: تمثل ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة أكبر تحد يواجه النشاط الزراعي، وتكمن أسبابها إلى حد كبير في ضعف النشاط الزراعي، وقلّة فرص العمل الجديدة حيث تتركز المشاريع الإنمائية في المناطق الحضرية، إلى جانب انخفاض مستوى الدخل والمعيشة في الريف، وضعف مستوى الخدمات الأساسية التي تمس احتياجات المواطن الريفي الرئيسية من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية، حيث لا تتجاوز نسبة من يحصلون على الماء الصالح للشرب في الوسط الريفي 50 في المائة من السكان، كما لا تزيد نسبة من يحصلون على الرعاية الصحية عن حوالي 60 في المائة. وتتسم الهجرة الريفية في الدول العربية بتسارع مسارها وحجمها الكبير، حيث تتجاوز فرص العمل المتاح في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أنها تتجاوز إمكانات الاستيعاب القائمة في المدن العربية. وللدلالة على حجم النزوح السنوي من النشاط الزراعي إلى القطاعات الأخرى يتضح أن معدل نمو سكان المدن في الدول العربية يتراوح بين 4 في المائة و4.5 في المائة بينما تراجع نمو السكان الزراعيين حوالي 0.3 في المائة خلال الفترة 2000 – 2010، ويتوقع استمرار نمو الهجرة إلى المدن خلال العقود القادمة لترتفع نسبة السكان الحضر في عدد من الدول العربية من حوالي 50 في المائة إلى 65 في المائة في حلول عام 2030.

ويترتب على الهجرة من الريف آثار سلبية تلحق الضرر بالنشاط الزراعي نظراً لهجرة الأيدي العاملة الزراعية الماهرة وبوجه خاص في ذروة مواسم العمل الزراعي، إلى جانب فقدان الأراضي الزراعية لخصائصها نظراً لتركها وإهمالها، ودخول أعداد كبيرة من العمالة غير الماهرة إلى سوق العمل في المدينة مما يزيد من معدلات البطالة، وانتشار العمالة الهامشية في المدن وما يتبع ذلك من آثار سلبية على المرافق والخدمات العامة. وتعتبر برامج التنمية الريفية المتكاملة والمستديمة الأدوات الفاعلة التي يلزم تنفيذها في معظم الدول العربية على نحو تتحول فيه المناطق الريفية من نقاط طرد إلى مراكز جذب. حيث تسهم هذه البرامج في تطوير البنى الأساسية والخدمات المختلفة للقطاع الزراعي والريفي وفي توفير فرص العمل المنتج، وقد أثبتت نجاحها في العديد من الدول وأسهمت في تثبيت سكان الريف والحد من هجرتهم.

الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي في الدول العربية

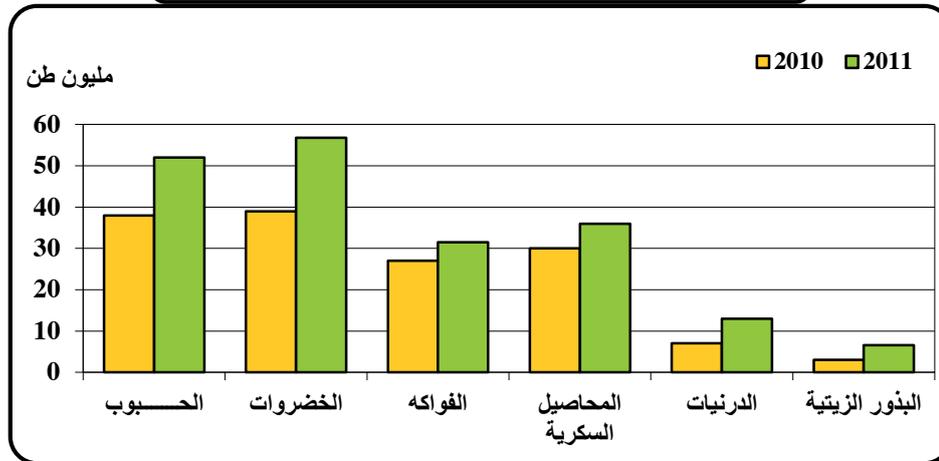
الإنتاج النباتي

سجل الإنتاج النباتي في الدول العربية عام 2011 زيادة بنسبة 3.1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق نظراً لتحسن مستوى الغلة لمجموعة المحاصيل المطرية وفي مقدمتها الحبوب التي حققت إنتاجاً زيادة بنسبة 5.1 في المائة والتي

تبلغ مساحتها المحصولية حوالي 70 في المائة من إجمالي المساحة المحصولية في الدول العربية في عام 2011. وقد تحقق هذا النمو بسبب مجموعة من العوامل في مقدمتها السياسات الزراعية التي تنتهجها الدول العربية بالتركيز على تنفيذ البرامج الهادفة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة مع إيلاء الاهتمام للمحاصيل الإستراتيجية وفي مقدمتها الحبوب، واستخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة المقاومة للجفاف، والظروف المناخية المواتية في الدول العربية الزراعية الرئيسية كالمغرب والجزائر وسوريا بالإضافة إلى مصر حيث يتم زراعة الحبوب بواسطة الري.

وتشير تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2011 أن معظم محاصيل الحبوب قد شهد إنتاجها ارتفاعاً بالمقارنة مع العام السابق، إذ سجل إنتاج القمح ارتفاعاً بنسبة 4.3 في المائة نظراً لزيادة مستويات الغلة بنسبة 3.8 في المائة. وقد تحققت تلك الزيادة في عدد من الدول العربية المنتجة للقمح مثل سوريا والمغرب. وبالمقابل انخفض إنتاج الشعير بنسبة 2.3 في المائة نظراً لتراجع مستويات الغلة بنسبة 1.7 في المائة نظراً للتوسع في زراعته في المناطق الهامشية محدودة الأمطار. وسجلت المحاصيل المطرية الأخرى تطورات متباينة كما يوضح الملحق (5/3)، والشكل (1).

الشكل (1): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2010 و2011



المصدر: الملحق (5/3).

وشهدت المحاصيل المروية تطورات متباينة خلال عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010، إذ سجلت المحاصيل السكرية زيادة في إنتاجها بنسبة 2 في المائة نظراً لتحسن مستويات الغلة بنسبة 3.7 في المائة ومجموعة الخضروات والفواكه زيادة في إنتاجها بنسبة 2.4 في المائة لكل منهما نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 6.4 في المائة و 3.0 في المائة على التوالي. ويوضح الجدول رقم (5) نسب التغير في الإنتاج الزراعي والمساحة المحصولية ومتوسط الغلة لمجموعة المحاصيل الرئيسية في الدول العربية خلال عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010.

الجدول رقم (5)

نسبة التغير في الإنتاج الزراعي لعام 2011 بالمقارنة مع عام 2010

نسب مئوية							
المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	5.1	7.2 -	13.2	البنور الزيتية	2.1	0.7	1.3
(القمح)	4.3	0.5	3.8	الخضروات	2.4	6.4	3.7 -
(الشعير)	2.3 -	0.6 -	1.7 -	الفواكه	2.4	3.0	0.6 -
الدرنيات	1.8	6.3	4.2 -	الألياف	16.7	5.4	10.7
البقوليات	9.7	4.5	5.0	المحاصيل السكرية	2.0	1.7 -	3.7

المصدر: الملحق (5/3).

يتضح مما سبق أن الإنتاج الزراعي لا يزال عاجزاً عن تحقيق الأهداف الأساسية التي تركز على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية في الدول العربية، وتتمثل أهم العوامل المؤثرة في استقرار الإنتاج الزراعي وتطوره في ضعف استخدام مستلزمات الإنتاج الحديث لتكثيف الإنتاج، وضآلة رقعة الأراضي الزراعية المستغلة، وانخفاض كفاءة أساليب وطرق الري الحديثة، واتساع الزراعة المطرية التي تتصف بتذبذب إنتاجها، وتفتت وتبعثر الملكية الزراعية مما يحد من استخدام التقانة الزراعية الحديثة، وضعف الخدمات الاجتماعية الأساسية في الريف، وضعف الاستثمار الموجه لبرامج التطوير التقني الزراعي.

الإنتاج الحيواني

تمتلك الدول العربية أعداداً كبيرة من الثروة الحيوانية المختلفة، ويعود سبب ذلك إلى التباين المناخي واتساع الرقعة الجغرافية. وينتشر النظام الرعوي التقليدي على نطاق واسع في معظم الدول العربية ذات الكثافة الكبيرة من الثروة الحيوانية كالسودان والصومال. أما نظم التربية الحديثة في حظائر مغلقة يراعي فيها تطبيق أساليب الإنتاج الحيواني المتطورة فهو ينتشر على نطاق ضيق، بالرغم من الجهود التي تبذل في العديد من الدول العربية لإقامة المشاريع الحديثة المتخصصة في إنتاج اللحوم والألبان.

وتطبق الدول العربية أسلوبين في مجال تطوير الثروة الحيوانية، يعتمد الأول على التوسع الأفقي (زيادة أعداد الثروة الحيوانية)، ويركز الثاني على زيادة إنتاجية المواشي في اللحم واللبن والصوف. وكان محصلة ذلك زيادة عدد المواشي خلال الفترة 2000 – 2011 بمعدلات مرتفعة حيث بلغ عدد الوحدات الحيوانية في عام 2011 حوالي 494.5 مليون رأس بالمقارنة مع 329.4 مليون رأس عام 2000 أي بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 3.8 في المائة، الملحق (6/3).

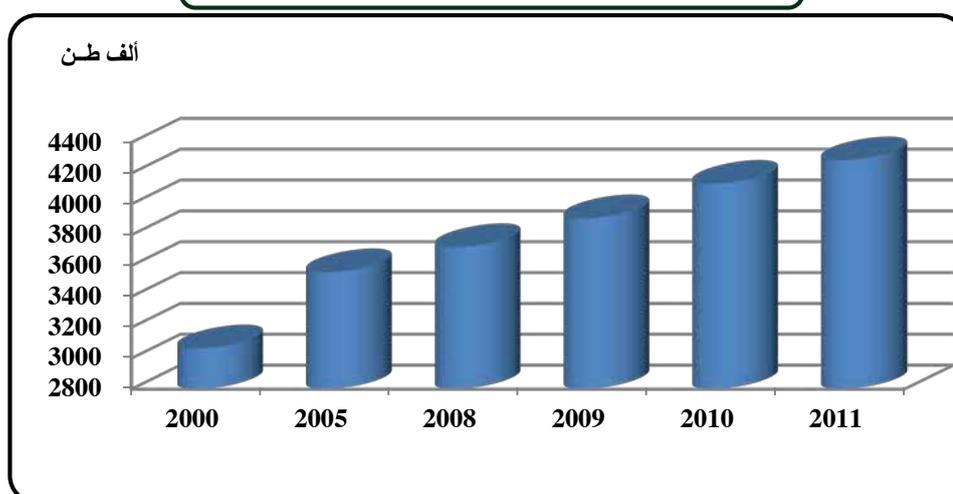
ويتواجد في السودان حوالي 60 في المائة من عدد الأبقار والجاموس في الدول العربية، وحوالي 23 في المائة من عدد الأغنام والماعز. إلا أن هذه الزيادة لم يواكبها زيادة مناسبة في الطاقة العلفية مما انعكس سلباً على الإنتاج والإنتاجية من اللحم واللبن. وتعتبر إنتاجية الأبقار في كل من اللحوم والألبان منخفضة بالمقارنة مع المستويات الأخرى في بعض

الدول، إذ تمثل حوالي ثلث مستوى الإنتاجية في استراليا، وحوالي ربع مستوياته في أمريكا، وسدس المستوى في أوروبا. وثمة إمكانات جيدة في الدول العربية لتحقيق زيادات في أعداد المواشي وتحسين مواصفاتها ورفع كفاءتها الإنتاجية من خلال إقامة المشاريع الكبرى المتخصصة، وتوفير التغذية الكافية والرعاية الصحية المستدامة، وتأهيل الكوادر الفنية اللازمة، وتعزيز وتقوية دور أجهزة الإرشاد الزراعي، وتطبيق التقانة الحديثة وتوظيفها وتطويرها بما يتناسب مع الظروف البيئية المحلية، ودعم وتطوير الأنشطة البحثية التطبيقية القائمة، وتعزيز التنسيق والتعاون بين الدول العربية لتبادل نتائج البحوث والخبرات.

الإنتاج السمكي

تتنوع مصادر الثروة السمكية في الدول العربية، حيث المصادر البحرية التي تمتد على السواحل العربية والتي يبلغ طولها حوالي 22.7 ألف كم، والمسطحات المائية الداخلية كالأنهار والبحيرات والمجاري الداخلية والمزارع السمكية. ويقدر الإنتاج السمكي في الدول العربية عام 2011 بحوالي 4.3 مليون طن أي بزيادة قدرها 3.7 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويمثل هذا الإنتاج حوالي 40 في المائة من المخزون السمكي العربي وحوالي 60 في المائة من الإمكانيات الإنتاجية للدول العربية. وتتفاوت الإنتاج السمكي حسب مجموعات الدول العربية المنتجة، إذ يقدر إنتاج الدول العربية ذات الموارد السمكية المرتفعة مثل مصر والمغرب وموريتانيا عام 2011 بحوالي 74.8 في المائة من إجمالي إنتاج الدول العربية، بينما بلغ إنتاج الدول العربية ذات الاكتفاء الذاتي من إنتاج الأسماك وهي عمان والإمارات والجزائر وتونس حوالي 11.8 في المائة من إجمالي الإنتاج السمكي العربي. وبلغ إنتاج الدول العربية الأخرى ذات الموارد السمكية المتوسطة والضعيفة حوالي 13.4 في المائة. ويوضح الملحق (7/3) والشكل (2) تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية في الفترة 2000 - 2011.

الشكل (2): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية
2000 و2005 و2011 - 2008



المصدر: الملحق (7/3).

إن بإمكان الدول العربية تطوير إنتاج الأسماك وزيادة الكميات لتحقيق مستويات مقبولة في ظل الموارد المتاحة، وذلك من خلال دعم التعاون العربي في مجال المسوحات المشتركة للموارد السمكية، وإقامة مشاريع مشتركة مبنية على النظم والتقانات المتطورة، ودعم نتائج البحث التطبيقي، وتأمين خدمات الموائى للعاملين في صناعة الصيد، وتأهيل وتدريب الأطر والكوادر الفنية على الوسائل الحديثة لتربية وصيد الأسماك.

تحديات الإنتاج الزراعي وآفاق تطويره

الإنتاجية الزراعية العربية، يعتبر نمط الزراعة السائد في معظم الدول العربية العامل الرئيسي في تباين متوسط الغلة في الزراعة المطرية والمروية نظراً للتفاوت في أساليب الزراعة والمعرفة واستخدام الحزم التقنية. وتعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية، باستثناء مصر (حيث أن 95 في المائة من الزراعة مروية)، ضعيفة بالمقارنة مع الدول النامية في معظم المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها الحبوب، وهي المجموعة الأكثر أهمية سواءً من حيث المساحة التي تشغلها أو من حيث قيمتها الاقتصادية والغذائية وأهميتها الإستراتيجية. وللدلالة على مستوى تطور إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية الإستراتيجية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى نجد أن محصول القمح وهو السلعة الغذائية الإستراتيجية الأساسية في الدول العربية من حيث مساحته، إذ يشغل عام 2011 حوالي ربع (24%) إجمالي المساحة المحصولية العربية، بإنتاج إجمالي قدره 25 مليون طن وإنتاجية متوسطة قدرها 2.4 طن للهكتار. وإذا استثنينا مصر حيث يزرع القمح مروياً بصورة كلية، يصبح متوسط الإنتاجية للدول العربية بحدود 1.5 طن هكتار⁽⁴⁾. ويوضح الجدول رقم (6) تطور إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى، إذ يتبين أن تلك الإنتاجية لازالت ضعيفة ودون المستوى المطلوب، وبصفة خاصة المطرية منها.

الجدول رقم (6)

متوسط إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى
كغم/ هكتار للفترة 1990 – 2011

	السمسم		الخضروات		البقوليات		الشعير		القمح		الحبوب		الدول
	2000-2011	95-90	2000-2011	95-90	2000-2011	95-90	2000-2011	95-90	2000-2011	95-90	2000-2011	95-90	
الدول العربية	295	255	20332	14133	1035	912	717	804	2177	1137	1644	1123	
الدول المتقدمة	795	700	16559	17294	2318	1428	3209	2229	3622	2258	3605	2325	
الهند	670	600	12264	8632	505	358	2020	1194	2714	1714	2526	1469	
الصين	600	400	17039	15680	2223	1890	3626	2578	4597	2527	5369	3503	
العالم	420	350	14280	13361	760	531	2582	2042	2924	2042	3398	2352	

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيانات الإنتاج الزراعي، 2011.

(4) بالرغم من تزايد إنتاجية القمح في الدول العربية، إلا أن معدل هذا التزايد بقي متواضعاً بالمقارنة مع مختلف المناطق الأخرى ومع متوسط المعدل العالمي.

وبالرغم من بعض المحددات المناخية والبيئية في بعض مناطق الزراعة المطرية، فإن ثمة فجوة واسعة بين الإنتاجية الفعلية الراهنة لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية والإنتاجية الممكنة لتلك الأراضي، بدليل الإنتاجية العالية التي يتم تحقيقها في إطار المزارع الخاصة التي يمتلكها مزارعون أكفاء. حيث تقدر الإنتاجية الفعلية الحالية لمعظم المحاصيل الزراعية الرئيسية كالحبوب والبقوليات 25-30 في المائة من طاقتها الإنتاجية الكامنة، وهناك مجالات واسعة لمضاعفة الإنتاجية الفعلية بمقدار 2-4 أضعاف. إذ تشير البيانات المتوفرة عن الفجوة الكبيرة بين إنتاجية القمح والشعير في مناطق الزراعة المطرية ذات التقنيات التقليدية في الجزائر وتونس وسوريا (700-1500 كغم، بحسب الأمطار) وإنتاجية محطات التجارب في تلك المناطق نفسها 4000-5000 كغم/ هكتار في الزراعة البعلية. ومع أخذ الظروف شبه النموذجية التي توفر عادة لمحطات التجارب بعين الاعتبار، فإن التطلع إلى رفع الإنتاجية الفعلية الراهنة إلى ما يتراوح بين 60 في المائة و80 في المائة من إنتاجية تلك المحطات يعتبر تقنياً، أمراً معقولاً وممكناً، وهو ما يعني بحد ذاته إمكانية مضاعفة الإنتاجية الفعلية الحالية بمقدار 2-3 أمثال.

وتوضح التجارب القطرية أنه عن طريق استخدام فعال للتقنيات الحديثة المعروفة والمطبقة بالتعاون مع مراكز البحوث الإقليمية والدولية يمكن مضاعفة غلة القمح والشعير والذرة الصفراء والخضار في معظم الدول العربية بما يتراوح بين 1.5 – 6 أضعاف خلال عقدين، كما تشير دراسة للبنك الدولي عن مصر أنه على الرغم من أن إنتاجية الأرض الزراعية في مصر تعتبر مرتفعة بالمقاييس العالمية، فإن ثمة إمكانات لرفع إنتاجية محاصيل التلقيح الذاتي (كالأرز والقمح) بمعدل يتراوح بين 20 في المائة و25 في المائة، وإنتاجية محاصيل التلقيح المختلط (كالذرة الصفراء) بأكثر من 35 في المائة، ومعروف أنه يمكن لتقنيات الزراعة المحمية التي تنتشر بمعظم الدول العربية زيادة إنتاجية ومدة المساحة من الخضار بمعدلات تتراوح بين 5 – 10 أمثال.

إن تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية يتطلب العمل على حماية الموارد الأرضية والمائية وتنميتها وترشيد استخدامها وصيانتها. ويكمن ذلك في التوسع في الري التكميلي الحديث واستخدام التقنيات ومدخلات الإنتاج الحديثة، ودعم وتطوير البحوث الزراعية، وتعميم ونشر نتائجها بين أوساط المزارعين. كما يتطلب كذلك تنمية وتطوير المعارف الأساسية والزراعية والتقنية للمنتج الزراعي، وتطوير نظم الحيازات الزراعية مع دعم الحيازات الزراعية العائلية الصغيرة. بالإضافة إلى إعادة هيكلة وتأهيل مؤسسات البحوث الزراعية، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين، وتحقيق التوازن في تخصيص الاستثمارات.

التوسع الأفقي، تتمثل محاور تحسين الإنتاج الزراعي في الدول العربية في زيادة مساحة الأراضي وزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي) وزيادة إنتاجية وحدة المساحة في الأراضي الزراعية، ووحدة المياه في الأراضي المروية (التوسع الرأسي). وتتيح مساحات الأراضي الصالحة للزراعة وغير المستغلة والتي تقدر بحوالي 142.5 مليون هكتار، زيادة معدلات التوسع الأفقي بنسبة 1.5 في المائة سنوياً في الزراعة المروية بالوسائل التقليدية، و2.5 في المائة سنوياً في الزراعة المروية بالوسائل الحديثة. ويعتمد معظم التوسع الأفقي على الأراضي البعلية. ووفقاً للتقديرات

فإن مساهمة المساحة المزروعة في زياد إنتاج الحبوب في الدول العربية خلال العقدين القادمين ستكون بحدود 30 في المائة مقابل 70 في المائة لمساهمة الإنتاجية، أي أنه سيكون لإنتاجية وحدة المساحة الدور المحوري في زيادة الإنتاج الزراعي خلال العقود القادمة، مع ملاحظة أن تطوير الإنتاجية لا يتوقف فقط على الطاقة الإنتاجية للأرض، وإنما يتوقف أيضاً على التقانات الزراعية الحديثة وعلى كفاءة توظيف المدخلات.

ومما تجدر الإشارة إليه أن معظم التوسع الأفقي سيعتمد على الأراضي البعلية وإن كان بعضه سيعتمد على الري كما في مصر والعراق والسعودية وليبيا والمغرب وغيرها. وفي كلتا الحالتين لن يكون التوسع بغير محددات، إذ أن بعض المحددات يتمثل في ضعف البنى التحتية الأساسية (السودان)، وطبيعة الأرض، حيث عمق قليل للتربة والانحدار والانجراف، أو الارتفاع النسبي في تكاليف الاستثمار وبخاصة تكاليف الري، أو من بطء وصعوبة العملية بمجملها مما يجعل من التوسع الرأسي في الأراضي المزروعة حالياً (أي التركيز على زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة أو في التكتيف المحصولي) أكثر عائداً من الزاوية الاقتصادية، وأكثر جاذبية. وعند المفاضلة بين التوسع الأفقي والتوسع الرأسي، فإن هناك عوائد أخرى للتوسع الأفقي، لا بد من أخذها بالاعتبار، منها توفير فرص عمل جديدة منتجة ودائمة، وزراعة الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية، وتحسين توزيع السكان جغرافياً، بالإضافة إلى الأبعاد السياسية والاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي والتحرر من المعونات الغذائية.

التوسع الرأسي، يعتبر تطوير وزيادة إنتاجية وحدة المساحة هو الأقرب منالاً وأكثر مرونة وانسجاماً مع إمكانيات الحيازات الزراعية الصغيرة الواسعة الانتشار في الدول العربية، فضلاً عن أنه أسرع عائداً ومردوداً من التوسع الأفقي، وهو يلبي حاجات صغار المزارعين غير القادرين عادة على الاستثمارات الكبيرة وعلى انتظار العائد لسنوات طويلة، إلى جانب أن التوسع الرأسي يتطلب عمالة كثيفة وفرص عمل جديدة للتخفيف من حجم البطالة المتمركزة في الريف. وما أمكن تحقيقه في إطار إنتاجية الأرض الزراعية في الدول العربية يعتبر متواضعاً بالمقارنة مع ما تحقق في الدول الأخرى، إذ أن المحددات المناخية والبيئية على الرغم من أهميتها، لا تبرز إلا جزءاً يسيراً من ذلك القصور. وبالرغم من هذه المحددات في بعض مناطق الزراعة المطرية، إلا أن هناك فجوة واسعة بين الإنتاجية الفعلية والرائحة والإنتاجية الممكنة أو الكامنة لمساحات واسعة من الأراضي المزروعة، بدليل الإنتاجية العالية التي يحققها بعض المزارعين الأكفاء، وتتراوح الإنتاجية الفعلية الحالية للأراضي المزروعة بين 25-50 في المائة من طاقتها الإنتاجية الكاملة، وهذا يعني أنه بالإمكان مضاعفة الإنتاجية الحالية بمقدار 2-4 أضعاف. وهناك إمكانيات لزيادة إنتاجية الأرض على الرغم من المؤثرات المناخية، والحد من تأثيراتها بتطوير التقانات وتحسين المدخلات الزراعية، إذ أن زيادة غلة الأرض يعمل على تحسين دخل المزارع ويزيد القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

إن تحقيق مستويات مرتفعة من إنتاجية الأرض يتطلب حماية الموارد المائية وتنميتها وترشيد استخدامها وصيانتها من التدهور الذي تتعرض له، والتوسع في الري الحديث، وتطوير استخدام التقانات والمدخلات الحديثة، والتركيز على كفاءة ودعم وتطوير البحوث الزراعية، والاهتمام بالمزارع من حيث تقوية معارفه الأساسية والزراعية والتقنية، وتنمية قدراته على العمل، وإشراكه في وضع السياسات، واتخاذ القرارات الزراعية وتنفيذها، وتطوير نظم الحيازات الزراعية

لكي تكون أكثر فاعلية، وإعادة هيكلة وتأهيل مؤسسات الخدمات الزراعية، وتحديث التشريعات الزراعية، وتحقيق التوازن والعدالة في تخصيص وتوزيع الاستثمارات الحكومية على القطاعات المختلفة.

التكثيف المحصولي، يشكل التكثيف المحصولي أحد الأساليب التقنية لزيادة الإنتاج الزراعي، حيث تقدر الكثافة المحصولية في الدول العربية بنحو 70 في المائة. ويختلف هذا المتوسط العام للكثافة المحصولية من دولة إلى أخرى، كما يتفاوت في إطار البلد ذاته نتيجة عدة عوامل كالتطور الزراعي والتقني والظروف المناخية وحيازة الأراضي. ويرتفع مستوى التكثيف المحصولي في الحيازات الزراعية العائلية الصغيرة مقارنة بالحيازات المتوسطة والكبيرة، إذ تتراوح نسبة التكثيف المحصولي بين 92 في المائة و195 في المائة⁽⁵⁾.

وتشير بعض الدراسات إلى إمكانية زيادة التكثيف المحصولي في الدول العربية بمتوسط قدره 1.1 في المائة (على أساس 1.0 في المناطق البعلية و1.5 في المناطق المروية)، كما أن هناك إمكانية لمضاعفة الكثافة المحصولية في عدد من البلدان العربية كالسودان مثلاً من 0.6 إلى 1.2 خلال ربع قرن، ومصر حيث الكثافة المحصولية جيدة وبالإمكان رفعها إلى حوالي 2.5. إذ أنه بمجرد رفع متوسط الكثافة المحصولية بمقدار 0.1 خلال السنوات العشر القادمة فإن ذلك يعني إضافة نحو 5.5 – 6.0 مليون هكتار محصولي وزراعتها بالحبوب بمتوسط إنتاجية تقدر بحوالي 2 طن للهكتار، أي بمعنى آخر تعزيز الأمن الغذائي العربي وتخفيض الفجوة الغذائية في مجموعة الحبوب بحوالي 10 مليون طن سنوياً.

وهناك طرق وأساليب متنوعة لتطوير ورفع مستوى التكثيف المحصولي في المنطقة العربية، ويأتي التوسع في الري التكميلي وترشيد طرقه والرفع من كفاءته في مقدمة هذه الأساليب، بالإضافة إلى تقليص مساحات الأراضي البور في بعض مناطق الزراعة البعلية ذات الأمطار الكافية بإدخال البقوليات في الدورة الزراعية كلما أمكن ذلك. ويمكن تطبيق مكنه مختارة تختصر الوقت لعمليات ما بين المحصولين (الحراثة وتهيئة الأرض والحصاد والدراس) وباستنباط واستخدام بعض الأصناف القصيرة العمر والأصناف المبكرة المقاومة للجفاف والملوحة. وتطبيق وتطوير مثل هذه التقنيات يمكن زراعة محصولين متتاليين في الأرض الواحدة والسنة الزراعية الواحدة.

وتبذل الدول العربية جهوداً في مجال استنباط وتطوير أصناف من الحبوب والخضار والمحاصيل الزيتية أقصر عمراً وأبكر نضجاً وأفضل من حيث خصائصها التسويقية، وعلى سبيل المثال فإن مصر تعمل على رفع معدلات التكثيف المحصولي من خلال استنباط هجن ذرة باكورية، وهجن تناسب الزراعة النيلية، ومن خلال تطوير وتشجيع نشر زراعة أصناف الأرز المبكر، وأصناف عباد الشمس التي تشغل الأرض 100 يوم. وبغية تعظيم عائد الوحدة المائية (المتر المكعب) والرفع من التكثيف المحصولي، هناك جهود تبذل للتوسع في زراعة الشمندر السكري وإدخاله كبديل عن قصب السكر الذي يحتكر الأرض ويشغلها على مدار السنة ولا يحقق سوى عائد اقتصادي ضعيف من مياه الري التي تستهلك مقارنة بالشمندر.

(5) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استشراف صورة الزراعة العربية.

التقانة الزراعية

يعتبر البحث التطبيقي الزراعي الحديث واستثمار نتائجه أحد أهم عوامل تحديث الإنتاج الزراعي وتفوقه في مواجهة العجز الغذائي العربي، إلى جانب تطوير الزراعة العربية. ويرتبط تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني إلى حد كبير بالتقانة الحديثة التي تتوقف بدورها على البحوث الزراعية العلمية والتطبيقية بأنواعها المختلفة. وتزداد أهمية البحوث الزراعية بسبب المتغيرات السريعة والمتلاحقة في كافة المجالات التي ترتبط بمراحل النشاط الزراعي، بدءاً برصد العوامل المناخية والبيئية والموارد الأرضية والمائية مروراً بالعملية الإنتاجية بطرقها ومراحلها المختلفة. ويعتبر الاستثمار في ميدان البحوث الزراعية التطبيقية من أفضل الاستثمارات من حيث العائد، وتدل النتائج التطبيقية للبحوث الزراعية في مراكز البحوث الوطنية والإقليمية والدولية أن عائد تلك البحوث يقدر بحوالي 45 في المائة على المستوى العالمي مقابل حوالي 36 في المائة في الدول العربية. وتشمل عائدات الاستثمار في هذا المجال مزايا اجتماعية كثيرة مثل تحسين الظروف المعيشية ومستوى الدخل في الريف والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، هذا فضلاً عن المنافع التي سيجنيها قطاع عريض من الناس سواء كانوا مزارعين أو مستهلكين. وتتصدر التقانة الحيوية قائمة التقانات الزراعية، إذ تشمل هندسة المورثات أو الجينات وإعادة تركيب حامض النووي (DNA) واستخدام البكتريا والإنزيمات، وتقنيات زراعة الأنسجة وأكثر وزراعة الأجنة، وكذلك معالجة ونقل الشفرات الوراثية من خلية إلى بويضة لإنتاج سلالات من الثروة الحيوانية. وتعتبر التقانة الحيوية الحديثة أحد الوسائل لدخول عالم المنافسة لتحسين الإنتاجية وخفض تكاليف الوحدة المنتجة وتطوير نوعية المحاصيل وتطويرها لرغبة المستهلك، وتحسين إمكانات حفظ وتصنيع المنتجات الزراعية، وحفظ واستخدام الموارد الوراثية. كما تشمل التقانات الزراعية الحديثة أساليب الري، وتطبيقات الاستشعار عن بعد في رصد العوامل المناخية ومسح الموارد الأرضية والمائية. كما تعتبر تكنولوجيا التنوع الوراثي للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية هي أحد المحاور التي تهدف إلى التوسع في الإنتاج الغذائي من خلال استغلال السلالات النباتية والحيوانية الكثيرة والمتوفرة في جميع أنحاء العالم.

وبالرغم من أهمية التقانة الزراعية الحديثة ودورها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، إلا أن الدول العربية لم توليها الرعاية والاهتمام اللازمين، وهناك قصور كبير في الاستثمارات الموجهة للبحوث والتطوير الزراعي، ولا يتجاوز حجم الاستثمار العربي في هذا المجال حوالي 1.4 مليار دولار سنوياً أو 0.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي بالمقارنة مع 2.4 في المائة في الدول المتقدمة. ويبلغ معدل الكوادر الفنية العاملة في البحث والتطوير الزراعي حوالي 14 باحث زراعي متفرغ لكل 100 ألف فرد في المناطق الريفية في الدول العربية، مقابل 25 باحث لكل 100 ألف فرد في العالم. وتنتشر البطالة بين أوساط الكوادر العلمية المتخصصة بالبحث والتطوير الزراعي نظراً لعدم قدرة المعاهد ومراكز البحوث الزراعية المتخصصة على استيعابهم، هذا فضلاً عن ضعف الحوافز المالية المخصصة للباحثين الزراعيين بالمقارنة مع الكوادر التي تنخرط في المجال الأكاديمي.

وفي ضوء محدودية الموارد المائية والأرضية المتاحة للاستغلال الزراعي، فإنه من الأنسب إعطاء الأولوية في خطط وبرامج الدول العربية للبحوث الزراعية والتقانة الحديثة لزيادة عائد المياه والإنتاج الزراعي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع وإقرار السياسات والخطط البحثية المتكاملة، وتقوية البنيان الهيكلي والتنظيم التشريعي والإداري والمالي الملائم، وتعزيز التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بين مختلف مراكز البحوث الزراعية التطبيقية، ووضع الآليات الفعالة لتحديد البحوث اللازمة وتصنيفها وفق الأولويات، وتوفير التسهيلات والحوافز الكافية لعمل الكوادر البحثية، وتعزيز الربط والتنسيق بين مراكز البحوث وأجهزة الإرشاد، وتعزيز حقوق الملكية الفكرية فيما يخص الأنواع المحسنة والابتكارات الزراعية الأخرى، وتشجيع الاستثمار الخاص في البحوث والتقانات الزراعية وتقديم الحوافز والمكافآت مقابل الابتكارات الحديثة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات تقانية هامة أسهمت في تطوير الإنتاجية الزراعية في العديد من الدول العربية، وتتلخص في تقنيات إنتاج الأصناف النباتية والأصول الحيوانية، والمكافحة البيولوجية الأكثر توافقاً مع البيئة الزراعية، ونظم الري المرشدة لاستخدام المياه، والزراعة الحديثة مثل الزراعة المحمية والزراعات الطبيعية واستزراع الأسماك. بالإضافة إلى تقنيات استخدام المخصبات الزراعية وتقنيات ما بعد الحصاد ونقل المعلومات الزراعية. ومن المؤمل أن تتسع هذه الجهود وتنتشر على نطاق واسع في معظم الدول العربية في السنوات القادمة، مما يتطلب مزيداً من العمل لتطوير وتنسيق السياسات الهادفة إلى استمرار ودعم هذا التوجه.

التجارة العربية في السلع الزراعية والغذائية

السلع الزراعية

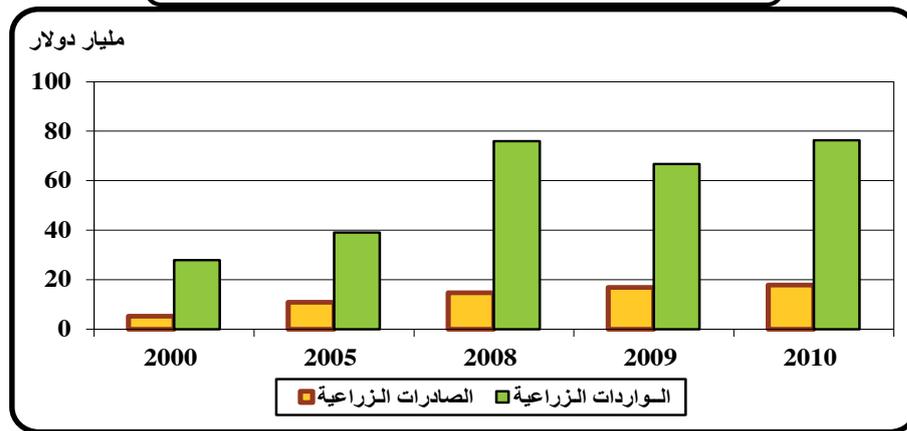
بلغت قيمة الصادرات الزراعية العربية عام 2010 حوالي 17.8 مليار دولار، بارتفاع قدره حوالي 5.2 في المائة، كما بلغت قيمة الواردات الزراعية العربية حوالي 76.3 مليار دولار بارتفاع قدره 14.5 في المائة. وقد أدى هذا الارتفاع الكبير في قيمة الواردات إلى زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي من حوالي 49.8 مليار دولار عام 2009 إلى حوالي 58.6 مليار عام 2010، وبنسبة تقدر بحوالي 17.7 بالمائة. وهي نسبة عالية جداً تقارب مستوياتها خلال الأزمة الغذائية العالمية عام 2008، ويعود سبب ارتفاع نسبة العجز إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في عام 2010 بنسبة 20 في المائة، وانخفاض الإنتاج الزراعي لعدد من السلع الأساسية في الدول العربية. وبالنظر لزيادة قيمة الواردات بنسبة أكبر من معدل نمو الصادرات الزراعية فقد انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من حوالي 25.4 في المائة عام 2009. إلى حوالي 23.3 في المائة في عام 2010. الملحق (8/3) والجدول رقم (7) والشكل (3).

الجدول رقم (7)
قيمة الصادرات والواردات الزراعية العربية
(الأعوام 2000 و2005 و2010)
(مليار دولار أمريكي)

البند	السنة	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	معدل النمو السنوي (%)	
									2010 - 2009	2010 - 2000
الصادرات الزراعية	5.3	10.9	11.2	14.3	14.7	16.9	17.8	12.9	5.2	
الواردات الزراعية	27.9	39.1	44.7	56.6	76.0	66.7	76.3	10.6	14.5	
العجز (صافي الواردات)	22.6	28.2	33.5	42.3	61.3	49.8	58.5	10.0	17.7	
نسبة الصادرات إلى الواردات (%)	19.0	27.6	25.1	25.3	19.3	25.3	23.2			

المصدر: الملحق (8/3).

الشكل (3): الصادرات والواردات الزراعية العربية
2000 و2005 و2008 و2010



المصدر: الملحق (8/3).

ففي جانب تطور الصادرات الزراعية شهدت صادرات الدول العربية ذات الإمكانيات التصديرية نمواً في قيمة صادراتها الزراعية، وتراوح ذلك بين 1.5 في المائة و 9.1 في المائة في سوريا ومصر وتونس والمغرب والسعودية والإمارات. وقد تصدرت مصر قائمة الدول العربية المصدرة حيث بلغت قيمة صادراتها حوالي (4,7 مليار دولار) تليها الإمارات حوالي (3,6 مليار دولار)، والمملكة المغربية حوالي (2 مليار دولار) والسعودية وتونس حوالي (1,3 مليار دولار لكل منهما)، ويعود ذلك إلى تنوع السلع المصدرة من هذه الدول، والتوسع في إعادة التصدير في الإمارات. وانخفضت الصادرات الزراعية في كل من السودان وليبيا بنسبة حوالي 5.8 في المائة و 1.8 في المائة على التوالي، بسبب تدني الإنتاج.

وقد سجلت الواردات الزراعية العربية عام 2010 بالمقارنة مع العام السابق زيادة في بعض الدول العربية المستوردة الرئيسية، إذ تصدرت السعودية الدول العربية في قيمة وارداتها حيث بلغت حوالي 12.5 مليار دولار أي بنسبة 14.6

في المائة، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 14.1 في المائة (10.7 مليار دولار)، ومصر بنسبة 14.3 في المائة (8.7 مليار دولار)، والجزائر بنسبة 18.9 في المائة (7.7 مليار دولار)، والعراق بنسبة 18.1 في المائة (5.2 مليار دولار) والمغرب بنسبة 26.4 في المائة (4.8 مليار دولار). وبالمقابل سجلت الواردات الزراعية في البحرين تراجعاً بلغ 6.8 في المائة، بينما حافظت سوريا على مستوى وارداتها لعام 2009 تقريباً. الملحق (8/3).

السلع الغذائية الرئيسية

تراجعت الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية عام 2010 بنسبة تقدر بحوالي 1.6 في المائة من حيث الكمية و4.4 في المائة من حيث القيمة، في حين بلغ متوسط نسبة الزيادة خلال الفترة 2000 – 2010 حوالي 9.3 في المائة من حيث الكمية، و12.8 في المائة من حيث القيمة. ويعود ذلك إلى تراجع كميات الصادرات من السلع الغذائية كالسكر الخام والبقوليات والبذور الزيتية والخضروات والفاكهة والألبان والبيض، وتراوح ذلك بين 0.3 في المائة و17.1 في المائة، وذلك نظراً لزيادة الطلب على السلع الغذائية بسبب الزيادة السكانية وتحسن مستوى المعيشة لشرائح واسعة من السكان، وعدم توفير متطلبات الأسواق التي تواجه فيها السلع المصدرة منافسة كبيرة، وضعف البنى والخدمات اللازمة للتصدير. وقد شكلت قيمة صادرات الخضار والفاكهة والألبان حوالي 44 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات الغذائية الرئيسية.

كما تراجعت قيمة الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية تراجعاً طفيفاً من حوالي 50.3 مليار دولار عام 2009 إلى حوالي 50.1 مليار دولار عام 2010 وبنسبة 0.4 في المائة ويرجع سبب ذلك إلى تراجع أسعار بعض السلع الغذائية في الأسواق العالمية، بينما سجلت زيادة بنسبة 10.5 في المائة كمتوسط للفترة 2000 – 2010. وحققت كمياتها نمواً متواضعاً بالمقارنة بالعام السابق حيث ازدادت من حوالي 98.5 مليون طن عام 2009 إلى حوالي 98.6 مليون طن عام 2010 وبنسبة 0.1 في المائة. وتمثل قيمة السلع الغذائية الرئيسية حوالي 54 بالمائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية عام 2010، وشكلت قيمة واردات الحبوب والزيوت النباتية والسكر واللحوم والألبان والبيض حوالي 82 بالمائة من قيمة واردات السلع الرئيسية. هذا، ويتبين من أن معظم السلع المستوردة قد شهدت زيادة في كمياتها أو قيمتها أو كليهما. وهو ما يؤشر إلى زيادة الاختلال في بنية هيكل الصادرات والواردات الزراعية بشكل كبير، وازدياد العجز في الميزان التجاري من هذه السلع، الملحق (9/3).

الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي

ساهم القصور في التنمية الزراعية العربية في وجود عجز مستمر في الغذاء بلغ مستوى مرتفع في بعض السلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب والقمح، فقد تراجعت قيمة الفجوة الغذائية التي بلغت حوالي 36.2 مليار دولار عام 2009 إلى حوالي 35.2 مليار دولار عام 2010، بنسبة تقدر بحوالي 2.8 في المائة. ويعود سبب انخفاض العجز الغذائي إلى تراجع بعض أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية. ويوضح الجدول رقم (8) تطور الحجم الكمي

للفجوة الغذائية لمجموعة سلع العجز الغذائي الأساسية خلال الفترة 2000 - 2010. وتمثل حصة الفجوة لمجموعة الحبوب حوالي 58.5 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية في عام 2010، ويأتي القمح من حيث الأهمية النسبية في مقدمة سلع الحبوب ذات الفجوة المرتفعة إذ يشكل حوالي 46.3 من قيمة مجموعة الحبوب ونحو 27.1 في المائة من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية. وتتفاوت قيمة الفجوة بين مجموعة وأخرى من السلع الغذائية الأخرى.

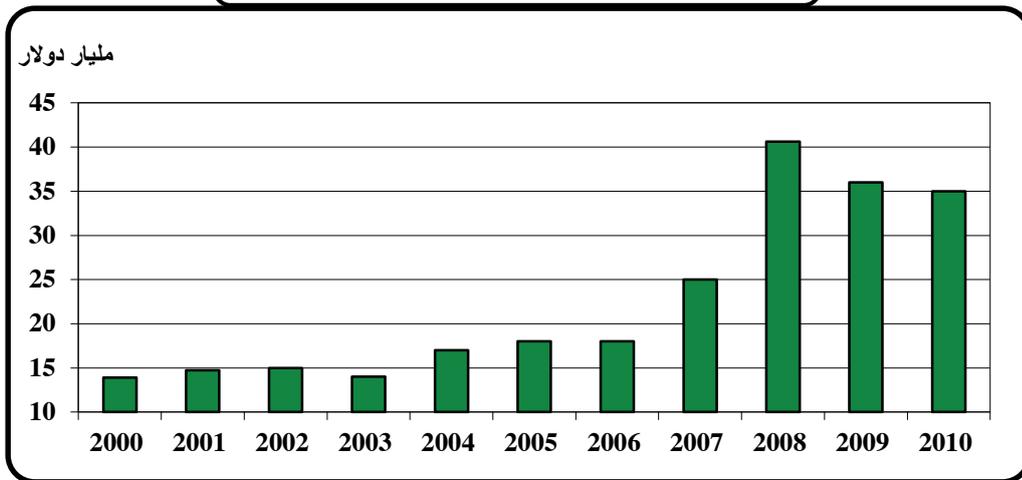
الجدول رقم (8)
تطور الإنتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية العربية عامي 2000 و2010
(مليون طن)

نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	عام 2010			نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	عام 2000			السلع
	الاستهلاك	صافي الواردات	الإنتاج		الاستهلاك	صافي الواردات	الإنتاج	
46.9	105.6	56.0	49.6	44.7	84.1	46.4	37.6	الحبوب
46.4	51.6	27.7	23.9	43.1	39.2	22.3	16.9	(القمح)
28.0	9.3	6.7	2.6	35.2	7.1	4.6	2.5	السكر
77.5	10.4	2.3	8.0	85.4	7.5	1.1	6.4	للحوم
74.0	35.5	9.2	26.3	71.4	26.2	7.5	18.7	الألبان

المصدر: الملحقان (5/3) و(9/3).

تراوحت نسبة الزيادة في قيمة الفجوة للسلع الزراعية عام 2010 بالمقارنة مع العام السابق بين 0.5 في المائة في الأرز و 7.6 في المائة في البيض. وبالمقابل انخفضت قيمة الفجوة في القمح والذرة الشامية والبطاطس والسكر والبقوليات والزيوت والخضروات واللحوم والألبان، وتراوحت نسبة الانخفاض بين 0.9 في المائة في القمح و 23.9 في المائة في البطاطس. الملحق (10/3) والشكل (4).

الشكل (4): تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية (2000-2010)



المصدر: الملحق (10/3).

وأدى تراجع الإنتاج من السلع الغذائية الرئيسية وزيادة الطلب عليها إلى تدني نسب الاكتفاء من هذه السلع عام 2010. حيث تراجعت نسب الاكتفاء من الحبوب من حوالي 49.2 إلى 48.2 في المائة، والقمح من حوالي 49.8 إلى 42.9 في المائة، والذرة الشامية من حوالي 38.5 إلى 31.6 في المائة، والسكر من حوالي 26.5 إلى 25.8 في المائة، واللحم من 78.5 إلى 77.9 في المائة، والبيض من حوالي 38.8 إلى 36.3 في المائة. وبالمقابل ارتفعت نسبة الاكتفاء للزيوت من 31.3 إلى 34.6 في المائة وحافظت الألبان على مستوياتها للعام 2009. وتؤكد الدراسات والتقديرات، في حال استمرار معدلات نمو الإنتاج الزراعي العربي على وضعها الحالي مع استمرار تزايد الاستهلاك، وزيادة متوسط الدخل وزيادة عدد السكان، وارتفاع أسعار السلع الغذائية، أن تنتسج قيمة الفجوة لتبلغ في عام 2030 حوالي 60 مليار دولار.

الجهود العربية في مجال تطوير الزراعة والغذاء

سعت الدول العربية ضمن خططها التنموية إلى تحقيق إنجازات ملموسة في تنمية القطاع الزراعي، شملت زيادة الإنتاج والإنتاجية، ورفع معدلات الاكتفاء، وتحقيق فائض من السلع التي تحظى بميزة نسبية لديها. وفي سبيل ذلك شرعت في تنفيذ مشاريع التنمية الزراعية، ومشروعات استصلاح الأراضي، وبناء السدود، ومشروعات التصنيع الغذائي، ومشروعات حصاد المياه، وتنمية المراعي، وخطط تنمية الريف، وتوفير البنى الأساسية، وإصدار تشريعات تشجع الاستثمار في الزراعة، وتقليل دور الدولة في التحكم بالقطاع الزراعي، ومحاولة تحرير القطاع الزراعي من القيود لإفساح المجال أمام القطاع الخاص لزيادة مساهمته في مشروعات إنتاج الغذاء. كما شملت تلك الجهود التوسع في برامج الري الحديث لتشمل حوالي 17 بالمائة من مجمل الأراضي المروية. وإزالة العوائق أمام التصدير، وتسهيل حركة السلع الزراعية من خلال تطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودخول عدد من الدول العربية في شراكات مع المجموعة الأوروبية، ومنظمة التجارة العالمية.

أن الجهود المذكورة لا تزال غير كافية، ولم تحقق الأهداف المطلوبة، كما تفاوت أدائها بين بلد وآخر، ومازالت الدول العربية تعاني من الكثير من القيود والمشكلات المزمنة التي تمنعها من تحقيق النهضة والتكامل الزراعي بينها. ويتمثل ذلك باستمرار تدني كفاءة استخدام الموارد المائية لدرجة تهدد بعجز مائي كبير، وتواضع التقدم التقني، وضعف مخصصات البحوث الزراعية، والتركيز على التوسع الأفقي في الإنتاج بدل التنمية الرأسية، مع ضعف خدمات التسويق، والتصنيع الزراعي، وسياسات تعظيم القيمة المضافة. وانخفاض دخل الفرد في القطاع الزراعي إلى حوالي ربع دخله في القطاعات الأخرى، وانتشار الفقر في الريف الذي يعيش فيه 50 بالمائة من السكان، وضعف الاهتمام بالمنظور التكاملي بين الدول العربية.

وهناك مجالات كبيرة لتطوير أداء القطاع بالاستفادة من التقدم الهائل في مجالات التنمية الزراعية، وتطور الأبحاث الذي يتسارع بشكل كبير في العالم. وهو ما يدعو إلى إجراء تعديلات جوهرية على السياسات التنموية والاستثمارية والمالية، وإعطاء القطاع الزراعي الأهمية التي يستحقها في اقتصادات الدول العربية، لتقليص فاتورة استيراد الأغذية، والتوجه نحو تنفيذ البرامج الهادفة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تعتمد على إيلاء مزيد من الاهتمام لثورة التقانة الزراعية الحديثة باعتبارها المدخل الحقيقي لأحداث تغييرات جذرية في الإنتاج الزراعي العربي.

الإطار رقم (1)

التكامل العربي والأمن الغذائي

يشكل التكامل الزراعي العربي المدخل الحقيقي لإحداث تنمية زراعية مستقلة معتمدة على الذات، وتتمحور حول توفر الموارد بأنواعها الطبيعية الأرضية والمائية والبشرية، وبالامكانات التقنية والمادية المتاحة. وتمتلك الدول العربية القدرة الكافية التي تمكنها من التوجه بفاعلية نحو الاعتماد الجماعي على النفس. وهذا يبرز ويؤكد جدوى وأهمية العمل العربي المشترك لتبني استراتيجية تنموية إنتاجية متكاملة للاستفادة من الأراضي الزراعية غير المستغلة، والتي يمكن أن تضاف إلى المساحات المزروعة فعلياً، ناهيك عن الإمكانيات والتقنيات المتاحة لزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق التكتيف المحصولي، وعن طريق مضاعفة إنتاجية وحدة المساحة بالنسبة للعديد من المحاصيل. إلى جانب الموارد المائية المتاحة غير المستغلة، بالإضافة إلى إمكانية رفع كفاءة المياه المستغلة حالياً في الزراعة بحدود 30 في المائة بصورة متوسطة وتقريبية، مما يعني توفير حوالي 56 مليار م³ من المياه يمكن استخدامها في زراعة المحاصيل الاستراتيجية وفي مقدمتها الحبوب لتحقيق مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي فيها. كما تمتلك الدول العربية إمكانات واسعة للتنمية الرأسمالية وذلك عبر تحديث أنماط الإنتاج الزراعي التقليدية، وموارد أولية ومصادر طاقة للإنتاج والتصنيع الزراعي ولتصنيع مستلزمات الإنتاج وأهمها الأسمدة، وذلك بالإضافة إلى الموارد البشرية الكبيرة المتوفرة لدى الدول العربية. علاوة على الكفاءات العلمية والتقنية المؤهلة للمشاركة الفعالة في مجالات التخطيط ورسم السياسات والاستراتيجيات، ومؤسسات ومراكز البحوث التطبيقية والتجارب الميدانية الكبيرة التي حققت نجاحات مؤكدة وولدت خبرات قيمة في مجالات تنمية الموارد المائية واستصلاح الأراضي وتطوير التركيب المحصولي وتربية المواشي والدواجن. وتمتلك معظم الدول العربية قدرات استثمارية كبيرة وسعات سوقية.

إن التنسيق والتكامل الزراعي العربي مطلب تنموي ومستقبلي يشكل الإطار اللازم لتحقيق تنمية زراعية عربية تعتمد على الذات بصورة أساسية، وقادرة من حيث المبدأ على الاستمرار، وأن هذه التحديات تتطلب مزيداً من التكامل في ظل الظروف والمتغيرات الدولية الجديدة، وللتخفيف من الخلل الكبير الناجم عن بعثرة وسوء توزيع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية بين الدول العربية، وذلك عن طريق تسهيل حركة العمالة والكفاءات ورؤوس الأموال والسلع والمنتجات، مما يهيئ الظروف للاستفادة من التخصص الأمثل للموارد وتحقيق وفورات في الإنتاج، والتخلص من الازدواج التنموي في الزراعة، وتحقيق التنسيق في مجال الإنتاج والبحث العلمي والتطوير التقني، والحد من تنافس الدول العربية فيما بينها على حصة السوق العالمية بالغة الضلالة، ومواجهة التطورات والتحديات العالمية الجديدة في مجال اقتصاد السوق وتحرير التجارة، مما يجعل النكتل الاقتصادي العربي مدخلاً إستراتيجياً لتقوية الموقف التفاوضي العربي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

ولعل مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الذي تم إقراره في قمة الكويت الاقتصادية والتنموية الاجتماعية عام 2009، يعتبر فرصة فريدة لتعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية خلال العشرين سنة القادمة. إذ سيعمل البرنامج على توفير فرص استثمارية مجدية في القطاع الزراعي ومشاركة فاعلة بين القطاعين العام والخاص لتأمين المرافق والبنى الأساسية والاستثمار في مجال التسويق والخدمات الزراعية لمشروعات تبلغ تكلفتها الإجمالية حوالي 65 مليار دولار أمريكي. ويتوقع أن يسفر عن تنفيذ هذه المشروعات تحقيق زيادة مباشرة في إنتاج الحبوب تقدر بحوالي 20 مليون طن أي بنسبة 38 في المائة من الإنتاج الحالي، و6.3 مليون طن من الأرز، و26 مليون طن من المحاصيل السكرية أي مضاعفة الإنتاج الحالي تقريباً لكل منهما، وحوالي مليون طن من البذور الزيتية أي بنسبة 14 في المائة من الإنتاج الحالي. بالإضافة إلى توفير حوالي 8.6 مليون فرصة عمل خلال فترة تنفيذ البرنامج.